

تخطيط التجارة الخارجية

١ تخطيط التنمية في الدول النامية

بقلم : د عبد السلام سعدي

الاقتصاد القومي من مزايا التخصص والانشاج الكبير واستخدام الاساليب الفنية الحديثة في الانتاج اذ أن الجوار الانتاجي مثلاً في الجزائر لم يبلغ بعد قدراً من النمو يتيح بسند احتياجات حمراء هامة من متطلبات الاقتصاد القومي سواء من السلع الاستهلاكية. ان قطاع التجارة الخارجية يتميز بطبيعة خاصة في مواجهة باقي قطاعات الاقتصاد القومي اذ أن الكثير من مشاكل القطاعات المختلفة تنكس وتجد الحلول لها في قطاع التجارة الخارجية ، وكفاءة التجارة الخارجية تعطي المخطط حرية اكبر من الحركة وضعف قطاع التجارة الخارجية يزيد من وطأة الاختناقات التي تعترض عملية التخطيط للتنمية مما يحد من حرية الحركة للمخططين ، وهذا يعني ان تأثير هذا القطاع في خطط التنمية لا يكون مناسباً في جميع الاوقات ، فقد يكون هذا التأثير ايجابياً يدفع بعملية التنمية الاقتصادية الى الامام وقد يكون سلبياً يحد من هذه

لا يمكن الحديث عن تنمية الاقتصاد القومي دون الحديث عن تنمية التجارة الخارجية كما لا يمكن التخطيط للتنمية الاقتصادية بدون التخطيط في الوقت نفسه للتجارة الخارجية .

ان الاستيراد يتوقف في الاساس على التصدير الذي يتوقف بدوره على قدرة الاقتصاد القومي على تخصيص جزء من انتاجه للسوق الخارجية فالتجارة الخارجية هي احد المتغيرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي تؤثر وتتأثر بباقي المتغيرات الاخرى من انتاج ودخل واستيراد واستهلاك من خلال العلاقات الوظيفية والفنية التي تربط بينهما ، وهذا يعني ان قطاع التجارة الخارجية يستوسط عضونا بمختلف الاقتصاد القومي الاخرى ، ويتكامل مع تلك القطاعات ليشكل الاقتصاد القومي .

دور التجارة الخارجية في الاقتصاديات

النامية :

كما نعلم ان الصادرات عامل اضافي للدخل القومي ، ونمو الصادرات يمكن

العملية ولاجل حسن الترتيب على الاشار السلبية

واستغلال الاشار الايجابية لايسد للبلدان

النامية من ان تخطط لهذا القطاع

ومن ثم تكون وظيفته في اطار خطة

التشجيع الاقتصادية هي :

- توجيه الوحدات الانتاجية نحو تنفيذ

اكثر قدر من الانتاج بأقل قدر من

الاستيرادات .

- توجيه الوحدات الانتاجية نحو

الساح التي تنتجها نوعا وكما وبهذا

تكون التجارة الخارجية معيار لكفاءة

الانتاج .

- حسن توزيع الارصدة من العملية

الاجنية المتاحة على قطاعات الانتاج

والتوزيع والتجارة الخارجية .

- البحث على اسواق للمصادرات بشرط

يمكن من مواجهة اعباء الاستيراد .

- الموازنة المستمرة بين التصدير

والاستيراد للتغلب على عقبات ميزان

المدفوعات .

استراتيجية التعويض عن الاستيرادات :

يعرف بعض الاقتصاديين استراتيجية

تعويض الاستيرادات بانها " تكلف

السياسة التي تستهدف تقليص

او ازالة الاستيرادات تدريجيا

عن طريق تعويضها بالانتاج المحلي .

ان هذا التعويض يفترض ضمنا

ان الهدف الاساسي لهذه الاستراتيجية

هو اختفاء كفاءة الاستيرادات الامر

الذي يقرنها باستراتيجية الاكتفاء

الذاتي وهو تصور يعيد عن مضمون

وطبيعة استراتيجية التعويض

عن الاستيرادات .

ويعرف بعض الكتاب اثر استراتيجية التعويض

بانفسا :

" عملية يحاول البلدان خلالها

تحسين وضع ميزان مدفوعاتها من

عن طريق اجراء تغييرات مؤسسية

في امية الاستيرادات في الاقتصاد

القومي .

ان هذا التعريف يؤكد على مسألة

العلاقات بين استراتيجية التعويض

وميزان المدفوعات يؤكد على

طبيعة هذه الاستراتيجية بشكل

كامل ولون الاثر الذي ترتكبه

على ميزان المدفوعات ماحسبوا الواحد

من مجموعة اثار يمكن ان ترتكزها

مختلف قطاعات الاقتصاد القومي .

ويميز الاقتصادي G. CUKOR بين

مفهومين لاستراتيجية تعويض

الاستيرادات مفهوم شيق يشمل في

ان الانتاج المحلي محل محل الاستيرادات

يشكل بشكل يودي الى حصول هيوط

مطلق في حجم الاستيرادات وفي هذه

الحالة تعويض الاستيرادات المطلق

والمفهوم الواسع يعني به قيام

الانتاج المحلي بالتعويض عن الاستيرادات

بحيث تنمو الاستيرادات بالزيادة ولكن

بمعدلات تقل عن معدلات نمو الانتاج

المحلي بحيث يتناقض نمييب الاستيرادات

في مقابلة احتياجات الطلب المحلي .

يلاحظ ان المفهوم الثاني ذو مضمون

تنموي اذ لا يترتب عليه تقليص دور التجارة

الخارجية ويشير G. CUKOR الى

ان استراتيجية التعويض التي اخذت

بها معظم البلدان النامية ينطبق

عليهما المفهوم الثاني ويتفق A. MAIZELE

G. CUKOR مع

في إطار إعطاء تفسيرين لاستراتيجية التعويض وهو يمثل إلى الأخذ بالمفهوم النسبي لها وذلك أن المفهوم المطلق يعني أن كسل زيادة في الاستثمار المحلي من السلع المصنعة يمكن أن تستبدل عن طريق الاستيراد وهذا لا يمكن التخليص عنه بشكل مطلق لعدم قدرة الاقتصاد القومي على الاستعاضة بالانتاج المحلي من السلع الصناعية المستوردة .

- تدقيق صادرات البلدان النامية :

واستراتيجية التعويض :

من المعروف أن صادرات البلدان النامية باستثناء النفط الخام مالت في السنوات الأخيرة بفعل عوامل عديدة أهمها :-

- التقدم التكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة صناعيا في مجال استبدال المنتجات الأولية الطبيعية بمنتجات صناعية بديلة كعالم المثال بالنسبة لمنافسة المطاط الصناعي للمطاط الطبيعي.

- اتباع الدول المتقدمة سياسات الحماية ووضع القيود أمام انسياب الصادرات من السلع الزراعية والمنتجات الأولية إليها .

- استخدام الدول المتقدمة الأساليب العلمية في الزراعة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الانتاج الزراعي في ذلك الدول وانخفاض طلبها عن

السلع والمنتجات الزراعية القيسية

للتجهيز الدول النامية .

- 6 - انخفاض المرونة الداخلية للطلب الاستهلاكي في الدول المتقدمة على كثير من السلع الزراعية نتيجة لارتفاع مستوى معيشة الفرد الذي مستوى كبير .

- انشاء امواق مشتركة فيما بين الدول الصناعية المتقدمة وتحرير التبادل الدولي من القيود فيما بين الدول الأعضاء وبالتالي تخفيض الاعتماد على الدول الاخرى في الاستيراد .

- 7 - اذا قلنا ان ما تقدم اتجه نسب التبادل التجاري في الاجمل الطويل في غير صالح الدول النامية نتيجة التدهور اسعار المواد الأولية التي تصدرها بالنسبة لاسعار السلع الصناعية التي تستوردها لتبين موضوع ضعف القدرة الاستيعابية للدول النامية يضاف الى ذلك صادرات هذه الدول من المنتجات الصناعية توجد عقبات لا حد لها ترجع الى السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدول المتقدمة والتي تخلف المتطلبات الانتاجية في الدول النامية وارتفاع تكاليف الانتاج فيها وبالتالي عدم قدرة بلدها المصنعة على المنافسة في السوق العالمية .

- 8 - استراتيجية الاعتماد على الذات :

هذا يتطلب ضرورة التنسيق بين الدول النامية لوضع استراتيجية جماعية

الطبيعي نمو تطبيقيا هو الاعتماد الجماعي على الذات على مستوى مجموعات من الدول النامية بجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافي أو التماثل في الظروف الاقتصادية النامية

كذلك الانتعاش

الحضاري المشترك و لعل مجموعة المغرب العربي الكبير يمكن أن تكون خير نماذج و هذا يساعد هذه الدول على تطبيق الاستراتيجية المذكورة فيما إذا توافرت ثمة اعتبارات أهمها :
- أن تكون الموارد الطبيعية المحلية المتاحة هي القاعدة العلية التي ينمو عليها الإنتاج ليكون استثماره مؤمنا و قدرته على المصود أمام الضغوط الخارجية أعظم .
- السعي الى إقامة قاعدة تكنولوجية عن طريق مسح و تطوير التكنولوجيا في المنطقة و تطوير تلك المستوردة لتلائم ظروف المنطقة .

- الحرص على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة .

- أن استراتيجية الاعتماد على الذات تتطلب الاعتماد على مجموع المواطنين مما يستلزم توافر مجموعة متشابهة من الدوافع و الحوافز الأدبية و العادية لسدى المواطنين من جهة و توفير العمل المنتج لكل قادر عليه عن طريق تصحيح الخلل في تركيب القوى العاملة بتعديل نظم التربية و التعليم و التركيز على التعليم

الفني و المهني و ربطه بخطة الانتاج من جهة أخرى .

الخلاصة

هنا كانت الاستراتيجية المثبتة فإن تخطيط التجارة الخارجية ضمن التخطيط العام للتنمية يكشف لنا موضح عن الجديد من العلاقات بين متغيرات الاقتصاد المختلفة من انتاج و استهلاك و استثمار و بين الامتدادات و الصادرات و هي علاقة تؤكد أن قطاع التجارة الخارجية يتميز بطبيعة و خصائص تختلف عن تلك التي تتميز قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى .
الأمر الذي يعني أن تخطيط التجارة الخارجية له وضعه الخاص في تخطيط التنمية .

- أجناتيس زاكسي " التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية "
 - ترجمة محمد
 - محمدي دار المعارف
 - مصر.
- الدكتور الفوتس عزيز " محاضرات في تخطيط التجارة الخارجية "
 - معهد التخطيط القومي
 - القاهرة.
- الدكتور فؤاد مرسى " التخطيط الزراعي للتصدير "
 - الدكتور حسنية زهران " حول تخطيط التجارة الخارجية وسياسة
 - الأحلال محل الواردات.
- عبد الحميد محمد جواد " سياسة تفويض الاستيراد والتفويضات
- الميكسية في قطاع التجارة الخارجية ".
- G. CUKOR: Les strategies de L'industrialisation dans les
pays en developpement.
- A . MAIZELES L'industrial growth and world trade London
cambridge University.
- TINBERGEN / Comment resoudre le deficit de la balance de
paiement extrait des relations inter
sectorielles.